

حالة أفريقيا

رؤى وتحليلات

نوفمبر 2024



اتجاهات السياسة الخارجية للجزائر
في جوارها الإقليمي العربي والأفريقي

حالة أفريقيا

رؤى وتحليلات

نشرة تهتم بالشئون الأفريقية

دورية شهرية إلكترونية تصدر عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. خالد عكاشة
المدير العام

اللواء/ محمد إبراهيم الدويري
نائب المدير العام

أ.د. محمد كمال
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. أحمد أمل

المشاركون

هنا رامي
نسرین الصباحي
عبد المنعم علي
صلاح خليل

إخراج فني
إسلام علي

العدد التاسع - نوفمبر 2024

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

4

الافتتاحية.



5

مستقبل الحضور العسكري الإثيوبي في الصومال



24

اتجاهات الصراع الداخلي في إثيوبيا



11

اتجاهات السياسة الخارجية للجزائر في جوارها الإقليمي العربي والأفريقي



20

توترات متصاعدة: هل تقوم جماعات التمرد الطوارقية بانتفاضة جديدة؟





الزيارة التي قام بها رئيس المجلس الرئاسي الليبي للجزائر.

يتناول العدد الجديد من إصدار حالة أفريقيا عددًا من القضايا ذات الأهمية، أولها التحولات المتوقعة للحضور العسكري الإثيوبي في الصومال والذي شكل عنصرًا أساسيًا لمعادلة الأمن في القرن الأفريقي منذ عام 2006. فعلى إثر اتجاه الحكومة الإثيوبية لتوقيع اتفاق لتأسيس قاعدة عسكرية بحرية في أرض الصومال، دخلت العلاقات بين الصومال وإثيوبيا إلى مستوى غير مسبوق من التوتر، وهو ما أدى إلى إعلان الصومال رفض استمرار مشاركة القوات الإثيوبية في البعثة الأفريقية الجديدة التي سيبدأ تفويضها مع مطلع عام 2025. أما الموضوع الثاني فيتناول اتجاهات السياسة الخارجية الجزائرية في الجوار القريب في الشهور الأولى للولاية الثانية للرئيس عبد المجيد تبون، وهو ما يشمل تحليلًا لجهود الجزائر في تعزيز تحالفها مع دولتي الجوار الشرقي (تونس، وليبيا)، واستمرار الانفتاح الإيجابي

على التعاون العسكري مع موريتانيا، فضلًا عن البحث عن حلول نوعية للمشكلة الأمنية في الجوار الجنوبي في ظل ما تعانيه مالي من توترات متصاعدة. ويتعرض الموضوع الثالث لخريطة المهديدات الأمنية المتجددة في شمال مالي على إثر ما تقوم به المجموعات الطوارقية المسلحة من تجديد لنشاطها ضد القوات المسلحة المالية بصورة غير مسبقة باتت تقوض بنية الأمن في كافة مناطق شمال مالي، كما باتت تفرض تحديات وجودية على مستقبل وحدة الدولة في مالي. وأخيرًا، يتناول الموضوع الرابع اتجاهات الصراع الداخلي في إثيوبيا بعد أن بلغت عمليات مليشيات فانو في إقليم أمهرا مستوى كبيرًا من الانتشار والتأثير، مع عودة نشاط جيش تحرير أورومو في إقليم أوروميا لمعدلاته المرتفعة السابقة، وهو ما واكب تنامي فرص تجدد الصراع في إقليم تيغراي بعد استيلاء التيار المتشدد على قيادة الإقليم مع إزاحة التيار البراجماتي الذي قاد التقارب مع الحكومة الفيدرالية بما أفضى إلى توقيع اتفاق بريتوريا للسلام في نوفمبر 2020 الذي لم تعد هناك مؤشرات قوية تدل على صموده في المستقبل..

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مستقبل الحضور العسكري الإثيوبي في الصومال



هنا رامي - باحث بوحدة الدراسات الأفريقية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

على حق الوصول إلى البحر الأحمر، مقابل اعتراف إثيوبيا بأرض الصومال كدولة مستقلة، فضلاً عن استغلال أديس أبابا عدم الاستقرار في الداخل الصومالي والخلافات بين القادة الفيدراليين والإقليميين لفصل الحكومة الفيدرالية عن حكومات الولايات، وإضعاف السلطة المركزية، لتنتهك هذه الخطوات الإثيوبية سيادة واستقرار الدولة الصومالية.

لطالما شكلت منطقة القرن الأفريقي نقطة جذب وتركيز واهتمام لأطراف دولية وإقليمية عديدة تتصارع على مواطن الثروة والنفوذ ومراكز الحضور؛ مما يهدد أمن واستقرار دول الإقليم، لتشهد المنطقة حالة من التوترات المتصاعدة، والتي ازدادت بعد توقيع إثيوبيا مذكرة التفاهم مطلع هذا العام مع إقليم أرض الصومال والتي بموجبها، تحصل إثيوبيا

وقد ازدادت قضية الحضور العسكري الإثيوبي في الصومال أهمية في ظل التحولات الجارية بشأن التحول من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (أتميس-ATMIS) إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة لدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال (أوسوم-AUSSOM) اعتباراً من يناير 2025 وحتى 5 سنوات مقبلة؛ حيث عازمت الصومال إلى استبعاد إثيوبيا من القوات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، تلك الخطوة التي تمثل إحدى أبرز المعضلات التي تواجهها مقديشيو في عهد الرئيس ”حسن شيخ محمود“، والتي أحدثت موجة من التوترات في ظل تدهور العلاقات الثنائية بين إثيوبيا والصومال. حيث هددت السلطات الصومالية بطرد القوات الإثيوبية التابعة لقوات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام حال استمرارها في الوجود بعد نهاية تفويض بعثة أتميس في نهاية العام الجاري.

أولاً: تطور الحضور العسكري الإثيوبي في الصومال

يتميز تاريخ العلاقة بين الصومال وإثيوبيا بقرون من الصراع، والتي شملت حرب الحدود الإثيوبية الصومالية في عام 1964 وخوض البلدان حرب أوجادين في عامي 1977 و1978. وفي ديسمبر 2006 تدخل الجيش الإثيوبي بضوء أخضر من الولايات المتحدة لمساندة الحكومة الصومالية، مع احتدام الصراع في الصومال

“

عازمت الصومال إلى استبعاد إثيوبيا من القوات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، تلك الخطوة التي تمثل إحدى أبرز المعضلات التي تواجهها مقديشيو في عهد الرئيس ”حسن شيخ محمود“، والتي أحدثت موجة من التوترات في ظل تدهور العلاقات الثنائية بين إثيوبيا والصومال.



الوزير التركي هاكان فيدان ووزير خارجية الصومال أحمد معلم فقي ووزير خارجية إثيوبيا ناي أنسكي سيلاسي أمدي يعقدون مؤتمراً صحفياً مشتركاً بعد اجتماعهم في أنقرة، تركيا في 13 أغسطس 2024. (وكالة الصحافة الفرنسية)



خروج بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (أتميس).

“

يظل مستقبل القوات الإثيوبية غامضًا بعد انتهاء فترة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية أتميس رسميًا في ديسمبر 2024، لتحل محلها بعثة جديدة باسم بعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة لدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال (أوسوم- AUSSO)، لتصبح البعثة الثالثة من بعثات الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ 2007.

بين القوات الحكومية التابعة لحكومة الرئيس “عبد الله يوسف” وقوات اتحاد المحاكم الإسلامية، وردًا على التهديد المتزايد الذي يشكله اتحاد المحاكم الإسلامية للأمن القومي الإثيوبي. وقد ألحق الجيش الإثيوبي بالفعل الهزيمة بقوات المحاكم الإسلامية التي كانت توصلت إلى السيطرة على قسم كبير من وسط وجنوب الصومال.

وفي 20 فبراير 2007، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1744، والذي فوض بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم - AMISOM). ومن ثمّ نشرت الأمم المتحدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أميصوم في الفترة من 2007 إلى 2022، وأذنت لها بتحقيق الاستقرار في الداخل الصومالي، وحماية المؤسسات الفيدرالية، بالإضافة إلى تسهيل عمليات الإغاثة الإنسانية، ومساعدة قوات الأمن الصومالية. كما أسهمت ست دول - بوروندي وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا وسيراليون وأوغندا - بقوات في جهود حفظ السلام.

وفي يناير 2014، استقبلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أميصوم 4395 جنديًا إضافيًا من قوات الدفاع الوطني الإثيوبية في بيدوا بمنطقة باي في الصومال، وذلك بغرض دعم الجيش

وعلى هذا الأساس، تختلف البعثة الجديدة عن البعثات السابقة من حيث تقويضها وأسلوب عملها في ظل مواجهة الصعوبات والتحديات القائمة.

ثانيًا: الجدل بشأن مستقبل الحضور الإثيوبي العسكري في الصومال في أعقاب توقيع مذكرة تفاهم مع أرض الصومال

تنامت التوترات بين مقديشيو وأديس أبابا على خلفية توقيع مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال في يناير 2024 التي تمنح إثيوبيا حق إقامة قاعدة عسكرية بحرية مقابل البدء في إجراءات الاعتراف بأرض الصومال كدولة مستقلة. فقد أكد مستشار الأمن القومي الصومالي "حسين شيخ علي" أن القوات الإثيوبية لن تكون جزءًا من قوات الاتحاد الإفريقي في الصومال في حال عدم إلغاء الاتفاق مع أرض الصومال. حيث اعتبرت الصومال السلوك الإثيوبي حيال "أرض الصومال" بمثابة تهديد لسلامة أراضيها وأمنه القومي.

علاوة على ذلك، أفادت الخارجية الصومالية في بيان لها، أن عمليات الانتشار الإثيوبية السابقة أدت إلى زيادة نشاط حركة الشباب وقلّة التنمية؛ مما يتطلب اختيارًا أكثر استراتيجية للشركاء من القوات، لضمان توافق قوة الاتحاد الإفريقي في الصومال مع أهداف الأمن والتنمية في البلاد. وحذر البيان من الإجراءات أحادية الجانب التي اتخذتها إثيوبيا في الآونة الأخيرة - بما في ذلك الاتفاق غير القانوني مع منطقة أرض الصومال - تنتهك سيادتنا وتؤدي إلى تآكل الثقة الأساسية لحفظ السلام. هذا بجانب انتقاد الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، تصريحات إثيوبيا بشأن الوصول إلى البحر الأحمر، في خطاب ألقاه أمام البرلمان الاتحادي يوم السبت الموافق 2 نوفمبر 2024. وسلط الضوء على العلاقة التاريخية المعقدة بين البلدين، معربًا عن قلقه إزاء طموحات إثيوبيا. ودعا إثيوبيا إلى الالتزام ببروتوكولات الاتحاد الإفريقي. فضلًا عن قيام الحكومة الصومالية بإغلاق قنصليتي إثيوبيا في

الوطني الصومالي في مناطق جيدو وباي وباكول. ومع ذلك، واجهت جهود حفظ السلام ومكافحة التمرد قيودًا لوجستية وقيودًا تتعلق بالأفراد، فضلًا عن التهديد المتزايد الذي يشكله تمرد حركة الشباب. حيث استخدمت حركة الشباب، استراتيجية هجينة أعاققت فاعلية عملية مكافحة التمرد المشتركة التي تقوم بها بعثة الاتحاد الإفريقي وقوات الأمن الصومالية.

وفي سياق متصل، استبدل قرار مجلس الأمن رقم 2628 بقرار 2670 لعام 2022 بعثة الاتحاد الإفريقي أميصوم ببعثة أتميس الانتقالية في الصومال جراء التهديدات الأمنية المتطورة من حركة الشباب، خلال اجتماعه 1068 المنعقد في 8 مارس 2022، بتفويض أتميس لدعم الحكومة الفيدرالية الصومالية في تنفيذ الخطة الانتقالية الصومالية ونقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات ومؤسسات الأمن الصومالية.

ومن ثمّ، تسلمت بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال أتميس المسؤولية فعليًا من بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال أميصوم، وتعتمد أتميس على قوة انتشار سريع لتحييد حركة الشباب ودعم جهود السلام وتعزيز المؤسسات الأمنية المحلية. والجدير بالذكر أنه يعمل ما لا يقل عن 3000 جندي إثيوبي تحت لواء أتميس، فضلًا عن تمركز ما بين 5000 إلى 7000 جندي إضافي بموجب اتفاق ثنائي بين البلدين في عدة مناطق في وسط وجنوب الصومال. لكن يظل مستقبل القوات الإثيوبية غامضًا بعد انتهاء فترة بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية أتميس رسميًا في ديسمبر 2024، لتحل محلها بعثة جديدة باسم بعثة الاتحاد الإفريقي الجديدة لدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال (أوسوم - AUSSO)، لتصبح البعثة الثالثة من بعثات الاتحاد الإفريقي في الصومال منذ 2007.

حيث يأتي نشر البعثة الجديدة أوسوم في سياق إقليمي مضطرب، خاصة تدهور العلاقات بين الصومال وإثيوبيا إثر توقيع مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال. فضلًا عن الخطر المتنامي في المنطقة من قبل حركة الشباب وتنظيم داعش ولاية الصومال والذي يهدد الأمن الصومالي بل والإقليمي.

كل من هرجيسا بأرض الصومال، وغروي بولاية بونتلاندا الإقليمية، وطررد السفير الإثيوبي من مقديشو.

وفي خطوة زادت من حدة الصراع، في مارس 2024 بشأن مستقبل التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال، سبق وأن شدد المشير "برهانو جولا"، رئيس أركان قوات الدفاع الوطني الإثيوبية، على دور إثيوبيا الحاسم في أمن الصومال، مشيراً إلى أن انسحاب القوات الإثيوبية قد يعيق قدرة الحكومة الصومالية على الحفاظ على الاستقرار. وأضاف جولا أن القوات الإثيوبية تشكل العمود الفقري للأمن في الصومال، وأنها تمنع حركة الشباب من السيطرة على مدينة مقديشو.

ثالثاً: توظيف إثيوبيا علاقاتها مع حكومات الولايات الصومالية

نظراً لمنح النظام الفيدرالي في الصومال حكومات الولايات صلاحيات موسعة على حساب الحكومة الفيدرالية في مقديشو، تولدت الخلافات بين الحكومة الفيدرالية وبعض من الفصائل المحلية والتي أدت إلى نشوب اشتباكات بين القوات المحلية والوطنية؛ مما دفع هذه الفصائل المحلية بتلقي دعم خارجي من إثيوبيا أو كينيا. وجزءاً تعقد العلاقات بين الحكومة الفيدرالية الصومالية وحكومات الأقاليم الصومالية، تنامي التقارب بين حكومات الأقاليم الصومالية وإثيوبيا. فقد استغلت إثيوبيا استمرار تصاعد حدة التوترات والانقسام الداخلي في الصومال، لتتجاوز الحكومة الصومالية عبر بناء علاقات دبلوماسية مع المسؤولين المحليين في أرض الصومال وأجزاء أخرى من الصومال لتحقيق أهدافها بينما تحاول تهميش الحكومة الصومالية؛ مما أدى إلى مزيد من تدهور وتوتر العلاقات.

فعلاقات إثيوبيا القوية مع مختلف الجهات الفاعلة المحلية في الصومال تزيد من خطر نشوب صراع مسلح في الصومال. فقد تحدث العديد من القادة والسياسيين في ولايتي جوبالاند وجنوب غرب الصومال ضد خطط الحكومة الصومالية لطررد القوات الإثيوبية نهاية هذا العام. حيث تعمل العديد من القوات الصومالية التابعة لحكومات هذه الولايات إلى جانب الجنود الإثيوبيين؛ مما خلق روابط وثيقة بين الجانبين، ومن أبرز هذه الولايات ولاية جنوب الغرب وولاية بونتلاندا.

“

وزير الخارجية الصومالي: نجحنا
دبلوماسياً في الحفاظ على سيادة
البلاد.



إثيوبية أن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد يعتزم نقل قواعد عسكرية إلى الإقليم الصومالي الواقع في شرق إثيوبيا على الحدود مع الصومال، وينبع هذا القرار من خشية أبي أحمد من التهديدات المتزايدة في ولايتي أمهرا وأوروميا فضلًا عن انقسام الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي إلى فصيلين؛ مما أعاد التيار المتطرف للواجهة من جديد.

ويزيد هذا البعد الداخلي من تطرف إثيوبيا في إجراءاتها ضد الصومال؛ الأمر الذي يندرج بالمزيد من التصعيد في القرن الأفريقي، وهو ما يضاف إلى مشكلات أخرى مصاحبة على رأسها التأخير في تنفيذ القرار 2719، والذي يسمح للأمم المتحدة بدعم ما يصل إلى 75 بالمائة من تمويل عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا (وفقًا لعملية الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية (أتميس) إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة لدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال (أوسوم) اعتبارًا من يناير 2025)، وكلها عوامل تسهم في حالة عدم اليقين المحيطة بعملية الانتقال إلى أوسوم، وتعتبر الجهود الدبلوماسية والضغط الدولي ضرورية لحل الصراع وضمان الاستقرار في المنطقة. كل هذه الأوضاع المضطربة تزيد من أهمية لعب المجتمع الدولي دورًا أكثر فاعلية لتهدئة التوترات في القرن الأفريقي على قاعدة أساسية تقوم على احترام السيادة والسلامة الإقليمية.

فقد استقبل وزير الخارجية الإثيوبي ميسجانو أرجا وفدًا برئاسة وزير مالية بونتلاندي في أديس أبابا، محمد فرح محمد، لاجتماع ركز على العلاقات الثنائية، حيث توجد علاقات تقارب قوية بين إثيوبيا وإقليم بونتلاندي في مجالات التعاون المحتملة مثل التجارة والاستثمار والطاقة والبنية التحتية المشتركة. فضلًا عن وقوع حدود بونتلاندي في الغرب جزئيًا مع أرض الصومال وجزئيًا مع إثيوبيا.

وفي سياق متصل، منعت الحكومة الفيدرالية الصومالية إثيوبيا وسلطات ولاية جنوب الغرب من نقل قوات جديدة جواً إلى المدن الرئيسية في منطقة شابيلي السفلى الصومالية، تزامناً مع سعي زعيم الولاية الواقعة في جنوب غرب البلاد "عديسييس لافتيجارين" إلى نشر قوات في براوي تقع في جنوب غرب منطقة شيبلا السفلى وبلدات أخرى بدعم من إثيوبيا، ولكن رفضت الحكومة الصومالية السماح للطائرات الحاملة للقوات بالهبوط؛ مما يؤكد الخلاف بين القادة الفيدراليين والإقليميين، وعدم الاستقرار في الداخل الصومالي.

كما بدأت الحكومة الصومالية بالفعل بالتصعيد ضد عدد من السياسيين المحليين الذين يتحدثون علناً لصالح إثيوبيا؛ مما أدى إلى تهميش هذه المجتمعات وزيادة خطر نشوب صراع داخلي. وجزءاً من ذلك، يسعى البرلمان الصومالي إصدار قانون لرفع الحصانة عن 25 عضواً في البرلمان من ولاية جنوب الغرب، والذين أعربوا عن تأييدهم لاستمرار الوجود العسكري الإثيوبي في الصومال. وفي ضربة غير متوقعة لإثيوبيا بعد إرسالها صفقة أسلحة لإقليم بونتلاندي، أعلن رئيس الولاية سعيد دني عن رغبته في الحوار مع الحكومة الصومالية لتجنب الانفصال في خطوة قد تجهض مخططات أديس أبابا الرامية لتفكيك الصومال.

خاتمة

تشير التحركات الأخيرة المخاوف بشأن مستقبل السياسة الإقليمية لإثيوبيا، فردًا على خطوة الحكومة الصومالية لطرد القوات الإثيوبية، كشفت مصادر

اتجاهات السياسة الخارجية للجزائر في جوارها الإقليمي العربي والأفريقي



محمد المنفي يثمن وقفة الجزائر النبيلة مع ليبيا

عبد المنعم علي - باحث أول بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وليبيا، والثاني: تعزيز التعاون العسكري مع موريتانيا في ظل ما تواجهه الدولتان من تحديات أمنية متنامية، وأخيرًا: استكشاف آفاق التعاون مع روسيا في تعزيز الأمن في مالي التي تشهد موجة من الاضطرابات خاصة في الأقاليم الشمالية الأقرب من الحدود الجزائرية.

مع بداية الولاية الثانية للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، أبدت السياسة الخارجية الجزائرية اهتمامًا طبيعيًا بالجوار المباشر ببعديه العربي والأفريقي، وهو ما حمل ثلاثة مظاهر رئيسية؛ أولها: العمل على تأكيد العلاقات الوثيقة بدولتي الجوار الشرقي تونس

أولاً: القمة الثلاثية الجزائرية الليبية التونسية

جسدت زيارة رئيس المجلس الرئاسي الليبي "محمد المنفي" إلى الجزائر في السادس عشر من أكتوبر، ولقاؤه الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" محطة تقدمية في خضم ما تحظى به العلاقات الثنائية من تنام، وتأتي في سياق يتسم بديناميكية التفاعل الجزائري الليبي وتطلعات الدولتين لمزيد من الانفتاح في نطاق محيطهما المغاربي، خاصة في ضوء المقاربة الجزائرية الليبية نحو تعزيز المصالحة الوطنية وأهمية إيجاد الأرضية الملائمة لتنفيذ الاستحقاقات الدستورية. ولعل هذا اللقاء بمثابة خطوة تمهيدية لتنسيق اللقاء الثلاثي الذي كان من المفترض عقده في العاصمة "طرابلس" بين الرئيس الجزائري والتونسي وكذلك رئيس المجلس الرئاسي الليبي (يوليو الماضي)، لكن التطورات الأمنية حالت دون عقد ذلك اللقاء.

1. أبعاد وملفات القمة الثلاثية

ويحمل التقارب الجزائري الليبي التونسي في طياته أبعاداً جيو-استراتيجية بمستوياتها الأمنية والاقتصادية، بدأت بصورة رئيسية في مارس 2024، وإسقاطاً على تلك الزيارة فإنها تأتي تحقيقاً لجملة من الأهداف الاستراتيجية المشتركة كالتالي:

استكمال المشاورات الثلاثية (الجزائرية، الليبية، التونسية): إن الزيارة التي قام بها رئيس المجلس الرئاسي الليبي للجزائر يأتي في خضم التطورات وحالة الزخم التي تشهدها العلاقات الثلاثية بين الجزائر وليبيا وتونس، وتأتي في إطار استكمال التشاور بين الدول الثلاث والبناء على مخرجات الاجتماع التشاوري الذي جمع الدول الثلاث بالعاصمة التونسية في الثاني والعشرين من أبريل 2024، والمكمل بطبيعة الحال لأول اللقاءات التي جمعتهم في مارس 2024 على هامش منتدى البلدان المصدرة للغاز الذي استضافته الجزائر، وتهدف تلك اللقاءات الدورية إلى تنسيق الجهود الثلاثية في ضوء التصدي لموجات الهجرة

غير الشرعية والتعاون الثلاثي في إطار معالجة المخاطر الأمنية. وإيجاد مسار تنسيق أمني على الحدود وذلك للتصدي للجرائم العابرة للحدود وكذلك التصدي للهجرة غير النظامية المتزايدة، مع أهمية تعزيز الجوانب التجارية والاقتصادية بين تلك الدول، وهذه الآلية تأتي في ضوء ما تم الاتفاق عليه من جانب القادة الثلاثة على عقد اجتماع ثلاثي يتم كل ثلاثة أشهر بالتناوب بين الدول الثلاث.

تعزيز التنسيق الأمني وتفعيل الدور الجزائري:

واحدة من بين دلالات الزيارة هي مساعي ليبيا لاكتساب الجزائر كفاعل رئيسي في معالجة الأزمة السياسية المركبة، ودعم مسار معالجتها عبر إجراء وتنفيذ الاستحقاقات الدستورية المختلفة، وفي إطار العلاقات الاستراتيجية التي تجمع الجزائر وروسيا، ربما يستهدف رئيس المجلس الرئاسي لاستغلال تلك العلاقات في معالجة الدور الذي تلعبه "فاغنر" مع الجيش الليبي، وتحقيقاً لهدف استراتيجي يكمن في خروج كافة المقاتلين الأجانب من ليبيا، وهو ما يلاحظ من اللقاء الذي جمع العميد "محمود حمزة" مدير إدارة الاستخبارات العسكرية بقوات الجيش التي تتبع حكومة الوحدة مع قادة الجيش الجزائري والمنتبهة بأهمية التعاون لمكافحة الإرهاب وتأمين الحدود مع إيجاد مساحة للتعاون والتنسيق الأمني وتقديم التدريب لتلك القوات وتبادل الزيارات والخبرات، وأيضاً اللقاء الذي جمع وزير الداخلية المكلف "عماد الطرابلسي" مع نظيره الجزائري "إبراهيم مراد" مطلع أكتوبر (2024) والذي بحثا فيه التعاون والتنسيق الأمني المشترك في مواجهة الجرائم العابرة للحدود.

الالتفاف على المؤسسات السياسية الليبية

لمواجهة مخاطر وجود عسكري على الحدود الجزائرية: ارتباطاً بالنقطة السابقة المتعلقة بالزيارات الأمنية التي أجريت عن الممثلين الأمنيين والعسكريين لحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، فإن هناك رغبة جزائرية نحو الانفتاح



“

تجلى ذلك التقارب العسكري في الزيارة التي أجراها الفريق أول “السعيد شنقريحة” رئيس أركان الجيش الجزائري إلى موريتانيا في السادس عشر من أكتوبر، وعقد جلسة مباحثات مع نظيره الموريتاني الفريق “المختار بله شعبان” قائد الأركان العامة للجيش الموريتانية. ولعل تلك الزيارة جاءت لتأكيد أهمية الاصطفاف الموريتاني الجزائري في صورته العسكرية لمواجهة التحديات المشتركة،

على المؤسسات السياسية الليبية سواء على صعيد المجلس الرئاسي الليبي أو حكومة الوحدة المؤقتة؛ في مقابل تراجع تنسيقها مع الجيش الليبي، خاصة بعدما تنامي لدى الجزائر مخاوف من وجود قوات أجنبية على حدودها سواء “فاغنر” أو الفيلق الأفريقي” كما هو الحال بالفعل في شمال مالي، وتعد أيضًا بمثابة نقطة تدارك من جانب تلك الحكومة لأهمية التنسيق مع الجزائر في حال اضطر الأمر لمواجهة التحركات التي يقوم بها الجيش الليبي بقيادة المشير “خليفة حفتر” عبر الحدود الجنوبية الغربية الليبية بالقرب من الحدود الشرقية الجزائرية كما هو الحال بالنسبة للتوسعات العسكرية نحو ممر السلفادور التي جرت في أغسطس 2024.

➤ **تعزيز الحضور والتأثير السياسي:** أحد أبرز تطلعات الجانب الليبي في الانفتاح على الجزائر وتونس هو فتح المجال للعب دور مؤثر وحضور فاعل في المحيط الإقليمي والدولي، مع استمالة كل من الجزائر وتونس وليبيا لتوحيد وتكثيف التعاون والتنسيق المتبادل ضمن آليات التشاور الإقليمي للحفاظ على أمن واستقرار ليبيا خاصة في إطار جملة المتغيرات التي نتج عنها تحديات مشتركة وأبرزها وجود فاعلين جدد مثل “فاغنر” على الحدود الليبية الجزائرية إلى جانب المتغيرات الراهنة في فضاء الساحل الأفريقي من ناحية، وكنافذة للتعاون والتنمية الاقتصادية المشتركة.

2. تداعيات القمة الثلاثية

ومن بين التداعيات المترتبة على اللقاءات التنسيقية الليبية الجزائرية والتونسية إعادة تشكيل المغرب العربي، في ضوء حالة الاستقطاب الراهنة التي تجربها كل من الجزائر والمغرب والابتعاد الملحوظ للرباط عن مسارات التنسيق مع ليبيا وتونس، بما يدفع القول بتغيرات بوصلة التوجهات المغربية حيال العمق الأفريقي أكثر من الالتفات إلى التنسيق مع الجوار المغربي، ليدفع ذلك الجزائر إلى إجراء استقطاب مغاربي بغية إنشاء اتحاد مغاربي جديد. كما أوجد مساحة تنسيق واصطفاف جزائري تونسي ضد التحركات المغربية الإقليمية، وتطلعت الدولتين لإيجاد مساحة مشتركة مع ليبيا عبر آلية تأمين الحدود لإعادة تشكيل محور إقليمي قوامه (تونس - الجزائر - ليبيا) كتحرك مستحدث يعوض غياب فاعلية الاتحاد المغربي.

الأمر الثاني: فإن أبعاد التنسيق الجزائري مع حكومة ليبيا المؤقتة وكذلك مع المجلس الرئاسي الليبي سوف يزيد من التنافر

صورته العسكرية لمواجهة التحديات المشتركة، وبما يدفعهما إلى حتمية تقييم حالة التعاون العسكري المتبادل بكافة صورته وإيجاد آليات لتعزيزه لمواءمة السياق الجيوسياسي الإقليمي والدولي الراهن.

واتسمت مخرجات الزيارة بتطابقها مع التحديات المشتركة؛ حيث إنه وبالنظر إلى تحديات الاضطراب الأمني على حدود البلدين مع مالي والتصعيد المسلح الراهن في شمال مالي، فقد تمخض عن الزيارة الاتفاق على تسيير دوريات مشتركة على طول الحدود بينهما والتنسيق الاستخباراتي نحو مراقبة وضبط الحدود، إلى جانب أهمية خلق إطار دائم للتشاور وتبادل المعلومات بينهما عبر آلية الحوار العسكري الثنائي بينهما.

1. دلالات التوقيت

بالنظر إلى دلالات التوقيت لتلك الزيارة فإنها تأتي في سياق تتزايد فيه المخاطر والتحديات المشتركة وأبرزها تطور الصراع المسلح بين الجيش المالي مدعومًا بقوات "فاغنر" الروسية ضد الطوارق في شمال مالي، وهذا الأمر كان له تأثيره في وقوع بعض الحوادث على طول الحدود المالية الموريتانية والمالية الجزائرية وهو ما بات يُشكل خطرًا على أمنهما القومي، مع تنامي أمرين؛ الأول: وتيرة التنسيق بين الطوارق والجماعات الإسلامية المتشددة وتنامي صعود تلك الجماعات الجهادية مرة أخرى مستفيدة من ظرفية الاضطرابات الداخلية في دول الساحل والصحراء عقب الانقلابات العسكرية التي شهدتها تلك الدول على مدار العامين الماضيين، والثاني: هو خطر وجود قوات أجنبية "فاغنر" على طول الحدود المشتركة للبلدين سواء على مستوى جنوب الجزائر أو على حدود موريتانيا بما دفعا البلدين لتعبئة عسكرية على تلك النقاط، وما لذلك من تأثيرات (بصفة خاصة) في موريتانيا ومسار تقاربها مع حلف الناتو.

الأمر الثاني الذي يعكس أهمية تلك الزيارة هو ما بات يلوح في الأفق من تفكك كتل الساحل والصحراء وجنوح الدول المنضوية تحت هذا التكتل للانسلاخ

والتباعد بين الجزائر والجيش الليبي بقيادة المشير "خلفية حفتر"؛ وهو الأمر الذي ربما يفضي بمزيد من التعبئة العسكرية على نقاط التماس الحدودية بين الجزائر وليبيا، وتُعاد الاضطرابات مرة أخرى بين الجزائر والجيش الليبي كما كانت سابقًا خلال الفترة من (2018-2021)، خاصةً وأن التحرك الدبلوماسي الجزائري يميل للتعامل بانسجام مع حكومة الوحدة الوطنية ورئيس المجلس الرئاسي.

الأمر الثالث: من المحتمل أن تسعى ليبيا لتوظيف الجزائر كوسيط لمعالجة التناقضات المختلفة حيال القوانين والتشريعات المنظمة للانتخابات البرلمانية والرئاسية، بديلًا للدور المصري في هذا الشأن، ولعل هذا تجلّي في تضمين ذلك الأمر في المباحثات التي جمعت بين "المنفي" و"تبون"، وسبق أن خيّم ذلك الملف على المباحثات والتشاور والتنسيق بين الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة والتي برزت بصورة جلية في اللقاء الذي جمع بين وزير الخارجية الجزائري "أحمد عطاق" والسيدة "ستيفاني خوري" رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في دولة ليبيا بالنيابة في الخامس من أغسطس 2024.

ثانيًا: تنامي التنسيق والتعاون العسكري الجزائري الموريتاني

أوجدت الاضطرابات المتباينة والمتغيرات المتلاحقة (عسكريًا وسياسيًا) في منطقة الساحل والصحراء وخاصةً في دول التماس (مالي والنيجر)، مساحة تقارب عسكري بين الجزائر وموريتانيا رغم تباين التحالفات الخارجية لكلاهما (تقارب موريتاني مع الغرب وحلف الناتو في مقابل شراكة استراتيجية جزائرية روسية)، تجلّي ذلك التقارب العسكري في الزيارة التي أجراها الفريق أول "السعيد شنقريحة" رئيس أركان الجيش الجزائري إلى موريتانيا في السادس عشر من أكتوبر، وعقد جلسة مباحثات مع نظيره الموريتاني الفريق "المختار بله شعبان" قائد الأركان العامة للجيش الموريتانية. ولعل تلك الزيارة جاءت لتأكيد أهمية الاصطفاف الموريتاني الجزائري في

منه، وإعادة تشكيل تحالفات إقليمية، كما هو الحال بالنسبة للتنسيق العسكري والاستخباراتي بين (مالي وبوركينا فاسو والنيجر) في حالة جنوح عن التنسيق العسكري التقليدي مع كل من موريتانيا والجزائر. إضافة لذلك فقد برزت مساعي مغربية لإيجاد وزن سياسي وأمني لها في هذه الدائرة اتضحت معالمها عبر مبادرة "ربط الساحل بالأطلسي" التي أطلقها العاهل المغربي الملك "محمد السادس" في السادس من نوفمبر 2023 والخاصة بتمكين دول الساحل الأفريقي للنفوذ والولوج إلى المحيط الأطلسي، رغبةً في تكريس نفوذها السياسي والاقتصادي وكذلك العسكري مع عواصم تلك الدول، ولعل هذه المبادرة تضم (مالي - تشاد - النيجر - بوركينا فاسو) مع استبعاد موريتانيا من هذا التشكيل المُستجد. يقابل ذلك مبادرة جزائرية للربط البري أعلن عنها مطلع فبراير 2024 تشمل (موريتانيا - مالي - النيجر - تونس - ليبيا)، من هذا المنطلق فإن الجزائر وموريتانيا يسعيان إلى إقرار شراكتهما الاستراتيجية على كافة المستويات.

2. أهداف التعاون العسكري الثنائي

إن السياق التي جاءت فيه تلك الزيارة يُخيم عليه حالة من الاستقطاب وسياسات تشكيل المحاور ذات البعد الاستراتيجي والعسكري، ويمكن توضيح أهداف الجزائر من هذه الزيارة في التالي:

المعالجة الثنائية للتحديات المشتركة في ضوء الاختناق الجزائري الأمني "إقليمياً": بالنظر إلى السياق المحيط بالجزائر فقد باتت الدولة تشهد حالة تصدع وتقرزم على مستوى مصالحها الإقليمية سواء على صعيد محيطها الإقليمي (اضطراب العلاقات الجزائرية مع كل من المغرب ومالي والنيجر) أو على مستوى بعدها الدولي (فرنسا وإسبانيا) إلى جانب (توتر نسبي بين الجزائر وروسيا)، هذا الأمر دفع الجزائر إلى أهمية إعادة ترتيب مسارات تفاعلاتها الإقليمية بالبدء بإقرار شراكاتها العسكرية مع موريتانيا وتعزيز العلاقات الأمنية معها، خاصةً في إطار حالة التقويض التي تشهدها الجزائر في

الوقت الراهن في دوائر مصالحها الاستراتيجية (الشرقية وخلافاتها مع الجيش الليبي - الغربية) وتصعد علاقاتها بالمغرب - وجنوبها وتفاقم حدة الخلافات مع مالي)، ومن ثمّ فإن التنسيق العسكري الجزائري الموريتاني بات له أولوية للجزائر لتقليل حدة الاختناق الإقليمي.

ضمان استمرارية عملة لجنة الأركان العملياتية المشتركة: إضافة لذلك فإن تلك الزيارة تعكس رغبة الجزائر في استمرارية عمل لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي جرى تأسيسها عام 2010 وتضم في عضويتها (النيجر ومالي) إلى جانب الجزائر وموريتانيا، وفي إطار التصدعات التي باتت تلاحق الدبلوماسية الجزائرية سواء بينها وبين مالي أو النيجر، وكذلك تلك التي لاحت بالأفق بين موريتانيا ومالي، فمن الأهمية بمكان أهمية الحفاظ على التنسيق العسكري الرباعي بين تلك الدول وعدم حدوث تفكك في تلك اللجنة، كي تضمن الجزائر وموريتانيا أمنهما القومي والإقليمي خاصةً في ضوء وجود لاعبين جدود في الجوار اللصيق للبلدين.

إعادة التوازن العسكري: ترتباً على ما سبق، فإن أحد مستهدفات الزيارة هو مساعي الجزائر لكسر الاختناق الأمني في محيطها مع العمل على إعادة التوازن في إقليم المغرب العربي على وجه العموم وفي خضم الترتيبات الأمنية والسياسية التي تُجرى في منطقة الساحل الأفريقي على وجه الخصوص، لما تجسده هذه المنطقة من عمق استراتيجي ليس فقط للجزائر بل كذلك لموريتانيا بحكم الجوار الجغرافي، وتحقيقاً لهذا الغرض ربما تسعى الجزائر إلى تقديم المساعدات العسكرية عبر توريد المعدات والذخائر للجيش الموريتاني مع تقديم التدريبات اللازمة لبناء الكوادر العسكرية الموريتانية.

ضمان نجاح مبادرة الربط البري: كما تمت الإشارة إليه أعلاه، بشأن تحركات الجزائر لاستمالة دول الساحل مع الدول المغاربية (باستثناء المغرب) عبر آلية الربط البري وإنشاء منطقة

للتبادل التجاري الحر، فأحد أهداف تلك الزيارة هو احتمالية الوقوف على آليات تعزيز الأمن على طول الحدود لتأمين منافذ التجارة وكذلك تأمين الطريق البري الذي يربط بين البلدين، ومنطقة التبادل التجاري الحر التي تم إطلاقها في فبراير 2024.

ثالثًا: الموقف الجزائري من تطورات الأوضاع الأمنية في مالي

مثّلت أحداث التصعيد المسلح بين (الجيش المالي ومجموعة فاجنر الروسية) ضد الإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية الذي يضم حركة أزواد؛ في السابع والعشرين من أغسطس 2024 داخل منطقة "تين زواتين" الواقعة شمال شرق مالي على بعد أمتار من الحدود الجزائرية باستخدام الطائرات المسيرة التي أقلعت من بوركينا فاسو، مثلت إشكالية في خضم الشراكة الاستراتيجية الجزائرية الروسية، والتي تتزامن في أعقاب انسلاخ الحكومة المالية من اتفاقية الجزائر الموقعة عام 2015 المعروفة بـ "اتفاق السلام" المبرمة مع تنسيقية الحركات الأزدادية إثر ادعاء المجلس العسكري بانحياز الجزائر لصالح الطوارق. هذه المتغيرات التي برزت على طول الشريط الحدودي بين الجزائر ومالي أوجدت سياقًا ذا تأثير سلبي في مصالح الجزائر وروسيا، خاصةً وأن هناك مساعي جزائرية نحو مطالبة مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات على مرتكبي الهجوم ومحاسبة الجيوش والمجموعات الخاصة التي تستعين بها بعض الدول، وفقًا للطلب الذي تقدم به "عمار بن جامع" السفير الجزائري الدائم في الأمم المتحدة خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي في السابع والعشرين من أغسطس 2024.

1. ضغوطات مؤثرة وتراجع متلاحق للنفوذ الجزائري

إن التصعيد المسلح على طول الحدود الجزائرية الجنوبية جاء في أعقاب جملة من المتغيرات التي هيأت المناخ مرة أخرى لعودة المعارك في شمال مالي ذات التأثير في المصالح الأمنية الجزائرية، يمكن توضيحها في النقاط التالية:

➤ **إبطال اتفاقية السلام الموقعة عام 2015:** إثر إعلان حكومة مالي عن وقف العمل باتفاق السلام المبرم عام 2015 برعاية جزائرية، على ضوء المزاعم التي أطلقها المجلس العسكري المالي بدعم وانحياز جزائري لقبائل الطوارق، وهذا الأمر أسقط سنوات من التهدئة والاستقرار النسبي التي عاشتها مالي بين الجيش وقبائل الطوارق، ويزيد من تعقيد مكانة



“

إثر إعلان حكومة مالي عن وقف العمل باتفاق السلام المبرم عام 2015 برعاية جزائرية، على ضوء المزاعم التي أطلقها المجلس العسكري المالي بدعم وانحياز جزائري لقبائل الطوارق، وهذا الأمر أسقط سنوات من التهدئة والاستقرار النسبي التي عاشتها مالي بين الجيش وقبائل الطوارق



“

من ثم باتت هناك حالة تصاعد عسكري ميداني على الشمال المالي بالقرب من الجنوب الجزائري، تدخلت فيها العديد من الأطراف ما بين فاجنر الداعمة للجيش المالي في تلك المعارك، وقد تجلّى ذلك في البيان الذي صدر عن قوات فاجنر والتي بيّنت فيه مشاركة قواتها في الفترة من (22 إلى 27 يوليو 2024) في معارك الجيش بالقرب من بلدة “تين زواتين”، أو عبر تدخلات أوكرانيا لدعم الأزواد في الشمال لموازنة التحرك الروسي في هذا النطاق الاستراتيجي؛

الجزائر الإقليمية ودورها في هذا النطاق الجيوستراتيجي، ويزيد من المخاوف الجزائرية حيال كيفية معالجة عدم الاستقرار في مالي ما بين المقاربة الجزائرية القائمة على معالجة جذور الصراع (مظالم سياسية واجتماعية للطوارق) وبين رؤية ومقاربة المجلس العسكري المالي المستندة إلى حتمية التعاطي مع هذا الملف وفقاً للنهج العسكري، وعلى الرغم من المكاسب التكتيكية التي حققها الجيش في الآونة الأخيرة وخاصةً استعادة مدينة “كيدال” المعقل الرئيسي للطواق، لكن على المكاسب الاستراتيجية فهو لم يُنه الصراع؛ حيث شهدت مناطق الشمال تصاعداً متبادلاً للصراع المسلح. **تزايد الفاعلين المنخرطين في الصراع:** منذ الانقلاب العسكري الذي شهدته مالي عام 2020 وضع المجلس العسكري أجندة تفاعله الداخلية وجعل من بسط السيطرة على كامل الأراضي بما فيها الشمال هدفاً استراتيجياً وأولية عاجلة له، ومن ثمّ باتت هناك حالة تصاعد عسكري ميداني على الشمال المالي بالقرب من الجنوب الجزائري، تدخلت فيها العديد من الأطراف ما بين فاجنر الداعمة للجيش المالي في تلك المعارك، وقد تجلّى ذلك في البيان الذي صدر عن قوات فاجنر والتي بيّنت فيه مشاركة قواتها في الفترة من (22 إلى 27 يوليو 2024) في معارك الجيش بالقرب من بلدة “تين زواتين”، أو عبر تدخلات أوكرانيا لدعم الأزواد في الشمال لموازنة التحرك الروسي في هذا النطاق الاستراتيجي؛ الأمر الذي أعاد الصراع المسلح بين الجيش المالي والطوارق شمال مالي مع تطور نوعي للأسلحة المستخدمة (وبصورة خاصة الطائرات المسيّرة)، بما يجعل هناك حرباً إقليمية ذات تأثير في الأمن الإقليمي بصورة عامة والأمن القومي الجزائري على وجه الخصوص، أخذاً في الاعتبار مساعي الكثيرين لصنع فراغ داخل الساحل والصحراء بعدما تم طرد القوات الفرنسية وأعقبها انسحاب بعثة الأمم المتحدة من هذا النطاق.

تصدعات دبلوماسية متواترة: لم يقتصر الأمر على تراجع المصالح الجزائرية في مالي وحالة الإرباك في العلاقات بينهما، بل شهدت أيضاً تصدعاً دبلوماسياً مع النيجر عقب أزمة ترحيل المهاجرين والتي تفاقمت في أبريل 2024، وهذا الأمر أيضاً بات يتم توظيفه في إطار إعادة تشكيل الساحل والصحراء، مع بروز المغرب كلاعب استراتيجي في هذا النطاق بعدما أطلق مبادرة تهدف إلى منح دول الساحل، وخاصة مالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو، إمكانية الوصول البحري إلى

في منطقة الساحل دون تعريض علاقتها الحاسمة مع موسكو للخطر.

وعلى الرغم مما توليه الجزائر وروسيا من أهمية الحفاظ على مصالحهما الاستراتيجية؛ فإن ملف وجود فاجنر على طول الحدود الجزائرية سواء عبر الحدود الليبية الجزائرية وتحركات فاجنر مع الجيش الليبي على هذا النطاق، أو عبر الانخراط المسلح لمجموعة فاجنر مع الجيش مالي على حدود الجزائر الجنوبية، قد دفع إلى مزيد من التوتر في العلاقات الروسية الجزائرية، واتخذت المواقف الجزائرية حيال ذلك الملف الصفة الرسمية كما هو الحال بالنسبة لمناقشة وزير خارجية الجزائر "أحمد عطاق" ملف وجود مقاتلين فاجنر على حدودها الجنوبية مع نظيره الروسي "سيرغي لافروف" في مايو 2024، جنبًا إلى جنب مع دعوة الجزائر في مجلس الأمن إلى أهمية فرض عقوبات على قوات فاجنر على ضوء هجوم السابع والعشرين من أغسطس 2024.

وفي إطار رغبة الجزائر لمعالجة مخاوفها الأمنية الناجمة عن الدور العسكري الذي تقوم به "فاغنر" على حدودها الجنوبية، فقد وافقت على إنشاء آلية مشتركة تضم شخصيات دبلوماسية وأمنية جزائرية-روسية، لمتابعة وجود قوات فاجنر في الإقليم، وذلك في يناير 2024، وكذلك نجد أن زيارة رئيس مجلس الدوما الروسي الجزائر نهاية يوليو 2024، تأتي ضمن مساعي الطرفين لمنع تأثر علاقتهما الاستراتيجية ورغبةً في تدارك أي مسارات للخلافات الثنائية.

ويأتي هذا الاحتواء الدبلوماسي الجزائري رغبةً في عدم افتقاد الجزائر لعلاقاتها مع روسيا بعدما افتقدت الكثير من القوى الغربية في الآونة الأخيرة أو ما كانت تُعرف بالشراكات التقليدية، وفي ذات الوقت تسعى روسيا لتكريس مصالحها في غرب أفريقيا مستغلة فرصة التراجع المتنامي للوجود العسكري أو الدبلوماسي الأوروبي في هذا النطاق، ضمن استراتيجية كبرى لتبديل الأدوار وتقويض المصالح المرتبطة بمعادلة الصراع الراهن الروسي الغربي في الملف الأوكراني.

المحيط الأطلسي، بما يجعل هناك تطلعات مغربية للإطاحة بالمصالح الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء وتعزيز نفوذه في هذا المسرح الجيوسياسي، وبات هناك طموح مغربي للعب دور مركزي في صياغة مستقبل منطقة الساحل وجنوب الصحراء وتكريس دور أمني له.

تذكية التجنيد المتبادل للجماعات المتطرفة:

في ضوء استمرارية نهج المجلس المالي المستند لفكرة الحسم العسكري لمساعي انفصال الشمال، شجّع ذلك الأمر بشكل كبير فكرة التقارب بين الجماعات المتشددة وتغذية جهود التجنيد بين تلك الجماعات والطوارق كما هو الحال بالنسبة لـ (جماعة نصر الإسلام والمسلمين- الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى) وما لهذا الأمر من تبعات حرجة على الأمن القومي الجزائري يدخلها مرة أخرى في فوضى الإرهاب والتطرف من ناحية ويزيد من تنامي أفكار الانفصال في الجماعات القبلية داخل الجزائر والنيجر وليبيا الرامية لتحقيق الحكم الذاتي، وهذا الأمر يؤدي بصورة عامة لزعزعة الاستقرار الهش داخل المثلث الحدودي للجزائر.

2. آفاق امتداد الشراكة الاستراتيجية الجزائرية الروسية إلى مالي

إن العلاقات الجزائرية الروسية تتسم بالشراكة الاستراتيجية وعلى وجه الخصوص في بعدها العسكري، ولكن تزايدت أبعاد تلك الشراكة بمستوياتها السياسية والاقتصادية تجلّت في توقيع البلدين على اتفاقيات لتعميق الشراكة الاستراتيجية في يونيو 2023، في أعقاب تأزم العلاقات الجزائرية الأوروبية وتحديداً (فرنسا وإسبانيا) نتيجة لانحيازهما للمغرب في معادلة الصحراء الغربية؛ مما يستدعي معه أهمية الحفاظ الجزائري على شراكتها الاستراتيجية مع "موسكو" لاحتواء وتدارك تأثيرات وجود فاجنر على طول حدودها سواء مع ليبيا أو مالي، والتي تكشف بصورة كبيرة عن معضلة دبلوماسية جزائرية تتعلق بألية مواجهة القوات المدعومة من روسيا

خاتمة

يمكن الخروج بثلاثة اتجاهات رئيسية للتطورات الآخذة في التسارع بشأن السياسة الخارجية الجزائرية في الجوار القريب بشقيه العربي والأفريقي. يتمثل الاتجاه الأول في أن التقارب النشط بين الجزائر وليبيا وأيضًا تونس يوحى بصورة كبيرة بتطلع الدول الثلاث لإيجاد كيان مؤسسي جديد يدعم آفاق الاستقرار والتعاون المتبادل بينهما عسكريًا واقتصاديًا، كما يُفضي الالتفاف الجزائري مع المؤسسات الليبية سواء (حكومة الوحدة الوطنية أو المجلس الرئاسي الليبي) إلى مزيد من التباعد وغياب التنسيق الجزائري مع الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وربما يؤثر بصورة أو بأخرى في استقرار الحدود بينهما بعدما ارتكزت قوات الجيش الليبي على الحدود الشرقية الجزائرية.

أما الاتجاه الثاني فيتعلق بالمظاهر المؤكدة لوجود رغبة متبادلة بين الجزائر وموريتانيا قائمة على حتمية التنسيق العسكري المتبادل بينهما في إطار اشتراكهما في عدة مخاطر أبرزها وجود لاعبين جدد في بعض دول الساحل الأفريقي عقب الانقلابات التي شهدتها تلك الدول، وتراجع القوى التقليدية الغربية مع مزيد من الشركاء الجدد، وهذا الأمر فرض تحديات أمنية أثرت في أمن الدولتين، إلى جانب أن هناك رغبة لدمج شراكة متعددة الأبعاد بين نواكشوط والجزائر في خضم الترتيبات الراهنة التي تصل بين دائرة الساحل والمغرب العربي.

وأخيرًا، يتعلق الاتجاه الثالث، بالأوضاع الأمنية في مالي، وإمكانية توظيف العلاقات الجزائرية الروسية الوثيقة في دائرة الجوار الجزائري الجنوبي. فإذا ما كان الخطاب الرسمي في الجزائر يبرهن على عمق العلاقات الجزائرية الروسية وحتمية الحفاظ على هذا الأمر، لكن بروز الخلاف حول وجود "فاغنر" على الحدود الجزائرية سواء المالية أو الليبية في صورته الرسمية الدبلوماسية ربما يُنذر إلى فتح نافذة تقارب محدود أمريكي جزائري كما هو الحال بالنسبة لزيارة قائد القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا "أفريكوم" إلى الجزائر في الرابع والعشرين من يوليو 2024، وربما أيضًا تدفع الجزائر نسبيًا إلى إعادة تقييم العلاقات الجزائرية الروسية بعدما فشلت "الجزائر" في دخول تجمع "البريكس" خلال قمة أغسطس 2023.



الاتجاه الثاني فيتعلق بالمظاهر المؤكدة لوجود رغبة متبادلة بين الجزائر وموريتانيا قائمة على حتمية التنسيق العسكري المتبادل بينهما في إطار اشتراكهما في عدة مخاطر أبرزها وجود لاعبين جدد في بعض دول الساحل الأفريقي عقب الانقلابات التي شهدتها تلك الدول،

توترات متصاعدة: هل تقوم جماعات التمرد الطوارقية بانتفاضة جديدة؟



الصراع على السيطرة في شمال مالي المضطرب - DW - 29/02/2024

نسرین الصباحي - باحث أول بوحدة الدراسات الأفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اتفاق السلام، وعودة المواجهات المسلحة بين الجيش المالي ومجموعة فاجر من جهة وجماعات المتمردين الطوارق من جهة أخرى. ضمن هذا السياق، سيتم توضيح شكل خريطة جماعات الطوارق المتمردة وتحالفاتها المتغيرة بعد الانقلابات العسكرية عام 2020، وهل هناك فرصة لاندلاع موجة تمرد طوارقية عابرة للحدود؟

في خضم حالة الاضطراب الأمني التي تعصف بشمال مالي، اتخذ مشهد التمرد منعطفًا خطيرًا بعد مجموعة من التحولات الأخيرة في معادلة الصراع بين الأطراف الفاعلة، وتنامي حدة التهديدات الأمنية المختلطة، في ظل تشابك تحالفات جماعات الطوارق المتمردة التي ألفت بظلالها على تعقيد فرص حل الصراع المتجدد، وتحديدًا بعد انهيار

أولاً: خريطة مُتشابكة

أفرزت سلسلة الانقلابات العسكرية منذ عام 2020 في دول الساحل (مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو)، معادلات جديدة لعدم الاستقرار السياسي وتفاقم مُعضلة انعدام الأمن، وتداعياتها الإقليمية المتشابكة، وارتداداتها على مصالح الشركاء الدوليين وتحديداً فرنسا التي خسرت نفوذها التقليدي في منطقة الساحل لصالح روسيا التي عززت نفوذها في المنطقة من خلال تقديم نفسها كمنقذ لدول الساحل.

على إثر هذه المعادلة الجديدة، تغيرت التحالفات بين جماعات المتمردين الطوارق في إقليم أزواد بشمال مالي، في ضوء تأسيس الإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية (CSP-PSD) عام 2021، والذي ضم الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة عام 2015، سواء الجماعات الانفصالية التابعة لتنسيقية حركات أزواد (CMA) بعد تفكيكها، أو الجماعات المسلحة الموالية للحكومة المالية.

مع انهيار اتفاق السلام حملت بعض الجماعات المتمردة السلاح مرة أخرى ضد الجيش المالي، في حين انضمت جماعات أخرى إلى الحكومة الانتقالية، وترتب على ذلك تعديل تحالفات الجماعات المتمردة إلى تحالف جديد تحت مظلة الإطار الاستراتيجي للدفاع عن شعب أزواد (CSP-DPA) برئاسة "بلال آغ شريف" المعارض التاريخي لحكومة باماكو، ويتكون التحالف من الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA)، والحركة العربية الأزوادية (MAA)، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد (HCUA)، والعديد من الجماعات الأخرى، ويشمل هدف التحالف الدفاع عن شعب أزواد ضد هجمات الجيش المالي ومجموعة فاجنر، بجانب مساعي الحصول على الاستقلال والحكم الذاتي للمناطق الشمالية.

ثانياً: تحالفات متغيرة

يظل التحالف بين الإطار الاستراتيجي للدفاع عن شعب أزواد وجماعة نصره الإسلام والمسلمين التابعة لتنظيم القاعدة غير معلن، حيث تقاتل كل منهما من أجل قضايا وأيديولوجيات مختلفة، لكن توجد أهداف مشتركة متعلقة بصد هجمات الجيش المالي، والانتقام من مرتزقة مجموعة فاجنر. وبالعودة لعام 2012، تحالفت حركات أنصار الدين، والتوحيد والجهاد في غرب

“

على إثر هذه المعادلة الجديدة، تغيرت التحالفات بين جماعات المتمردين الطوارق في إقليم أزواد بشمال مالي، في ضوء تأسيس الإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية (CSP-PSD)



قائد بلال آغ الشريف الكادر الاستراتيجي الدائم للدفاع عن شعب أزواد (CSP-DPA).

الأهداف المشتركة في معارضة السلطات القائمة في البلدين، وتنسيق التعاون في صد الهجمات من قبل كونفيدرالية دول الساحل، وهو ما ظهر جلياً في لقاء وفدين من الجماعتين في الفترة من 25 إلى 29 أغسطس 2024 في بلدة تينزاوتين بالقرب من حدود الجزائر. بجانب إعلان رئيس حركة القوات المسلحة الحرة المتمردة في النيجر "ريسا أغ بولا" في بيان صدر في أوائل أغسطس 2024 أن حركته تُشارك بنشاط عسكري وسياسي في نضال شعب أزواد.

ثالثاً: مؤشرات خطرة

ثمة عدة عوامل تلهب حدة الصراع في شمال مالي، في ظل عودة الاشتباكات المسلحة، وانهايار اتفاق السلام، وتعثر عملية الحوار الوطني الشامل، ومخاوف تصاعد النزعة الانفصالية إلى دول الجوار. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1. عودة المواجهات المسلحة: تصاعدت حدة

الاشتباكات المسلحة العنيفة بين الجيش المالي والجماعات المتمردة، وتحديداً بعد خروج البعثة الأممية "مينوسما" من البلاد، في ظل سردية كل طرف بأحقية الحصول على مقرات البعثة السابقة، وبعد فترة من سلسلة المعارك العسكرية استطاع الجيش المالي استعادة مدينة كيدال (المعقل الرئيسي للمتمردين) في نوفمبر 2023 كنقطة تحول في مسار الصراع، وأصبحت المواجهات بين الطرفين



مقاتلو الطوارق في صحراء مالي.

عابرة للحدود، مع ارتداداتها إلى دول الجوار المباشر (موريتانيا، والجزائر)، وما أفرزته من توترات إقليمية، وآخرها معارك المتمردين الطوارق على حدود مدينة تنزاواتن بالقرب من الجزائر،

أفريقيا مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد من أجل إنشاء حكم ذاتي في شمال البلاد، لكن لم يستمر هذا التحالف لمدة طويلة، حيث استطاعت هذه الجماعات التي اندمجت في جماعة نصره الإسلام والمسلمين عام 2017، الاستيلاء على مدن رئيسية في شمال مالي مثل مدينة جاو، وطرقت الجماعات المتمردة، ووسعت أنشطتها وعملياتها من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية.

من ناحية أخرى، نظراً للروابط التاريخية والاستراتيجية والمجتمعية القوية وصلات القرابة بين زعيم جماعة نصره الإسلام والمسلمين "إياد أغ غالي" والعديد من قادة الحركات المتمردة في الإطار الاستراتيجي للدفاع عن شعب أزواد، بجانب العداء المتبادل بينهم وبين المجلس العسكري الانتقالي في مالي ومجموعة فاجنر، فقد يشكل الطرفان تحالفاً مشتركاً كما حدث في تحالفات مماثلة عام 2012، حيث تسمح جماعة نصره الإسلام والمسلمين على وجه التحديد بنهج "الخيمة الكبيرة" الذي يسمح بالتعاون مع غير الإرهابيين عندما يخدم ذلك أهدافها.

علاوة على ذلك، التحالفات الناشئة بين

الإطار الاستراتيجي للدفاع عن شعب أزواد والجهة الوطنية للتحرير في النيجر التي تجمع مقاتلين من جماعة التبو على الحدود الشرقية للنيجر. وبرغم تباين الأهداف، يعمل

الإطار الاستراتيجي على إيجاد الحكم الذاتي لإقليم أزواد، وتهدف الجهة الوطنية للتحرير إلى إطلاق سراح الرئيس السابق "محمد بازوم"، والعودة إلى النظام الدستوري، والتوزيع العادل لموارد النفط والتعدين في النيجر، لكن تكمن

والتي تكبدت فيها مجموعة فاجر أكبر خسارة لها منذ عملها في أفريقيا.

2. انهيار اتفاق السلام والمصالحة: أنهت الحكومة الانتقالية في مالي اتفاق السلام في يناير 2024، وجاء هذا القرار نتيجة عدة أسباب في مقدمتها تغير مواقف الأطراف الموقعة على الاتفاق وتحالفاتهم الخارجية التي تعمل على زعزعة الاستقرار الداخلي، واتهام مالي الجزائر باستضافة المتمردين من إقليم أزواد، وفشل جهود الوساطة الدولية في ضمان تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد، مما زاد من التكلفة الأمنية والاقتصادية لحكومات دول الجوار بشأن تأمين حدودها جراء تصاعد موجات النزوح واللجوء من شمال مالي.

3. تعثر عملية الحوار الوطني الشامل: رفضت أغلب الجماعات المتمردة الرئيسية في شمال البلاد، المشاركة في الحوار الوطني الشامل خلال الفترة من 13 أبريل إلى 10 مايو 2024، والذي نظمه المجلس العسكري الانتقالي باعتباره مبادرة لاستعادة السلام والتماسك المجتمعي من خلال تقديم حلول توافقية، في ظل أهمية استئناف محادثات السلام مع هذه الجماعات لحل معضلة مطالب المتمردين المتجددة. وعلى الرغم من عدم مشاركة هذه الجماعات، فقد أسفرت أبرز مخرجات الحوار عن تمديد الفترة الانتقالية حتى عام 2027، وضرورة فتح حوار عقائدي مع الجماعات الإرهابية.

4. تنامي نشاط جماعة نصرة الإسلام والمسلمين: لا يمكن فصل تحركات الجماعة عن معادلة الصراع في ظل الهجمات والعمليات النوعية التي قامت بها خلال الفترة الأخيرة، ومنها الهجوم على مدرسة الدرك العسكرية في فالادجي ومطار سينو موديو كيتا الدولي في 17 سبتمبر 2024، وهو أول هجماتها في بامكو (العاصمة المالية) منذ عام 2015، وبعد وقت قصير أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم الأول من نوعه على نقطة تفتيش أمنية تضم ثلاث نقاط مختلفة:

الحرس الوطني، والشرطة الوطنية، والجيش النيجري في قرية أساماكا بشمال النيجر على بعد أقل من 10 أميال من الحدود مع الجزائر في 19 أكتوبر 2024.

5. تصاعد النزعة الانفصالية: تستند مطالب جماعات الطوارق المتمردة في مالي والنيجر إلى أسباب متشابهة، وبالتالي فإنهم ليسوا مستقلين، حتى لو لم تندمج هذه الجماعات قط، ويظهر التاريخ أن حركات التمرد اندلعت في مالي أولاً ثم أثرت في النيجر، وتوجد مخاوف من تنامي النزعة الانفصالية لدى جماعات الطوارق في دول الجوار، مع إعراب جماعات الطوارق في ليبيا والجزائر والنيجر عن التضامن مع الانفصاليين في مالي، والتحالفات الناشئة بين حركة القوات المسلحة الحرة من الطوارق في النيجر والإطار الاستراتيجي للدفاع عن شعب أزواد. وثمة تحركات لإنشاء تحالف من جماعات الطوارق المتمردة موسع يشمل كافة الجماعات المختلفة في منطقة الساحل بدعم من فرنسا وأوكرانيا لتقويض قوة جيوش كونفيدرالية دول الساحل المناهضة للغرب، في ظل دخول شمال مالي كساحة حرب بالوكالة بين روسيا وأوكرانيا بعد كشف تقارير تورط أوكرانيا في دعم المتمردين بشمال مالي.

حاصل ما تقدم، يتضح مدى اختلاف سياقات الصراع الحالية في شمال مالي عن عام 2012، مع تحول التحالفات والجبهات بما يُنذر بتمدد الصراع ليشمل منطقة الساحل ككل، في ظل تزايد الدعم الخارجي للجماعات المتمردة، وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية. ومع ذلك، يتم النظر إلى الصراع في إطار الحرب العالمية ضد الإرهاب، أو في سياق سلسلة الانقلابات العسكرية الأخيرة، وتكوين كتلة مناهضة للغرب في منطقة الساحل، وإغفال العوامل الجذرية للصراع المتعلقة بمطالب جماعات الطوارق المتمردة.

اتجاهات الصراع الداخلي في إثيوبيا



صلاح خليل - خبير بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

إقليم أروميا، ملامح المشهد الداخلي المعقد والمتشابك حول دور العرقيات المختلفة في الصراع، فضلاً عن دورها الكبير في تضاؤل فرص الاندماج والمشروع الوطني. تعتبر الجماعات المسلحة في الأورومو من أكبر المهددات لتطلعات رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، فالتنظيم يرفض الانخراط في مشروع الحكم المركزي الذي يسعى رئيس الحكومة لتنفيذه منذ توليه السلطة في عام 2018. عبر فلسفة "مدمر" أو الوحدة كمشروع مركزي بدلاً من الفيدرالية الإثنية.

يشهد الصراع الداخلي في إثيوبيا موجة جديدة من التآجج على جبهات متعددة. إذ يمكن القول إن مليشيا فانو المتمركزة في ولاية أمهرا هي واحدة من العديد من المجموعات الإقليمية التي تقاتل الحكومة الفيدرالية منذ تعهدها بسحق القوات شبه العسكرية في أبريل 2023. تعمل مليشيا فانو بدون قيادة مركزية معروفة، ولكنها زادت من هجومها على قوات الأمن الإثيوبية المتمركزة في الإقليم أمهرا، وتمكنت من الاستيلاء لفترة وجيزة على عدة بلدات. كما تعكس الأزمة الراهنة في

“

احتفظت فانو بهيكل قيادة لا مركزي فضفاض، فإن الدعم الواسع النطاق لهم من الداخل، ومن القوميين الأمهرا في الشتات، يشير إلى أنهم من المرجح أن يكون لهم تأثير دائم على البنية السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة لبعض الوقت في المستقبل.



ومؤخرًا، ظهر الخلاف الذي يحدث حاليًا داخل تنظيم تيجراي، ليشير إلى أن له ما بعده في ظل التطورات العسكرية في إقليمي أمهرا وأروميا وبقية المكونات الإثيوبية، مثل تشكيل كيان عريض لمعارضة النظام السياسي الحالي. كبداية لنقطة تحول كبيرة وجبهة عريضة تتشكل بتكتلات من أكبر ثلاث قوميات كبيرة (الأورومو، والأمهرا، والتيجراي)، وتكرار سيناريوهات الثمانينيات التي انتهت بسقوط منجستو هايليماريام بعد استيلاء القوات المتمردة على العاصمة أديس أبابا.

أولًا: اتساع رقعة سيطرة مليشيا فانو في إقليم أمهرا

في أكتوبر 2024 قامت مليشيا فانو الأمهرية، بالسيطرة على أحد معاقل الجيش الإثيوبي في منطقة "تيليلي"، وأسرت جميع أفراد الجيش، كما تمكنت المليشيا من إحكام سيطرتها على منطقة "بلشي شيوا" التي تبعد حوالي 40 كم عن العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. تلك التطورات دفعت الأجهزة الأمنية لإجراء رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد من مكان إقامته إلى مكان آخر. من ناحية ثانية، شهدت الحدود السودانية الإثيوبية اشتباكات عنيفة بالأسلحة الثقيلة يومي 11 و12 أكتوبر 2024، بين الجيش الإثيوبي ومليشيا فانو، واستمرت المواجهات بينهما حتى منطقة "عبد الرافع" المحاذية لمحلية "القريشة" بولاية القضارف الحدودية في شرق السودان.

كما أسفرت الاشتباكات بين الطرفين في شمال البلاد عن مقتل تسعة أشخاص معظمهم من المدنيين العزل، فيما أصيب أكثر من 35 شخصًا في تلك المواجهات. ويعكس الصراع الحالي بين الجيش الإثيوبي ومليشيا فانو صعوبة الكشف عن حجم الخسائر بين الطرفين بسبب صعوبة الرقابة الكبيرة التي تفرضها إثيوبيا بالنسبة للصحفيين على مستوى الداخل الإثيوبي، كما تمنع الحكومة الإثيوبية الصحفيين من دخول إقليم أمهرا المضطرب منذ عام 2023. كما نفذت مليشيا فانو في سبتمبر الماضي هجوميًا على بلدة "ديبارك" التي تبعد حوالي 450 ميلًا عن العاصمة الإثيوبية.

1. مدخل لفهم مليشيا فانو:

يعتبر تمرد فانو، الذي ظهر في إقليم أمهرا بشمال البلاد، منذ أغسطس 2023، نوعًا آخر من الأزمة الداخلية التي تعيشها إثيوبيا منذ وصول رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد منذ أبريل 2018. وتمثل الحرب في إقليم أمهرا بُعدًا آخر للصراعات الإثنية في إثيوبيا بعد

2. الأسباب الجذرية للصراع بين فانو والحكومة الإثيوبية:

ثمة عدة أسباب تعود لاستمرار القتال بين الحكومة الإثيوبية ومليشيا فانو، والتي تشمل:

- **السخط الكبير والجمود السياسي بشأن الأراضي المتنازع عليها في المناطق الجنوبية والغربية التابعة لإقليم تيجراي،** إذ إن أغلب سكانها من قومية الأمهرا، ويرغبون في أن تكون هذه المناطق جزءًا لا يتجزأ من إقليم أمهرا.
- **معارضة الأمهرا للجوء إلى الاستفتاء لحل مشكلة المناطق المتنازع عليها بين إقليمي أمهرا وتيجراي،** نظرًا لأن الحكومة رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل مليس زيناوي، وضعت هذه المناطق تحت إدارة الحكومة الفيدرالية لإقليم تيجراي في تسعينيات القرن الماضي دون استفتاء أو مشاور مع السكان.
- **تطالب مليشيا فانو الحكومة الإثيوبية باتخاذ قرار سياسي بشأن هذه المناطق المتنازع عليها وإلا فسوف تستمر في القتال ضد الحكومة الإثيوبية.**
- **شعور الأمهرا بالتمييز والظلم، وسعي الحكومة الإثيوبية الحالية إلى تدمير ثقافتهم.** بالإضافة إلى مخطط نشر العنف السياسي في إقليم أمهرا، كما أن أبناء الأمهرا أصبحوا هدفًا لهجمات عنيفة في جميع أنحاء إثيوبيا تحت حكم آبي أحمد.

وتسعى مليشيا فانو من هجوماتها المتكررة على مواقع استراتيجية إلى فرض السيطرة على خطوط الاتصالات الرئيسية لتقليص قدرة الحكومة الفيدرالية على الوصول إلى مناطق إقليم أمهرا، خوفًا من استهداف الجيش الإثيوبي لهم. ومن المرجح أن تكون الحكومة الإثيوبية غير قادرة على هزيمة التمرد عسكريًا، ولكن استمرار انتشار مليشيا فانو يزيد من خطر الصراع العرقي مع المناطق المجاورة في

حرب تيجراي ما بين 2020-22، لا سيما وأن الصراع بين مليشيا فانو وقوات الأمن الفيدرالية وقوات الحكومة المحلية في إقليم أمهرا، أثر بشكل كبير على السكان المدنيين في المنطقة، فقد عطل بشدة اقتصاد منطقة أمهرا وخارجها. وفي حين احتفظت فانو بهيكل قيادة لا مركزي فضفاض، فإن الدعم الواسع النطاق لهم من الداخل، ومن القوميين الأمهرا في الشتات، يشير إلى أنهم من المرجح أن يكون لهم تأثير دائم على البنية السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة لبعض الوقت في المستقبل.

كما أن افتقار مليشيا فانو بمكوناتها المنطقية إلى قيادة متماسكة جعل الأمر أكثر صعوبة للحكومة الإثيوبية، خاصة بعد فشل مفاوضات سرية بينهما. وتتزايد مؤشرات على سهولة حصول فانو على الدعم اللوجستي الكبير من قبل السكان، حيث تحولت فانو إلى حركة شعبية فعالة للغاية على الرغم من كونهم مجموعات مختلفة، إلا أنها مدربة تدريبًا جيدًا، حيث إن العديد من منتسبيها بما في ذلك القيادة هم أعضاء سابقون في القوات المسلحة الإقليمية أو الفيدرالية، ولديهم دعم محلي واسع النطاق. كذلك ترتبط مليشيا فانو ارتباطًا وثيقًا بالقومية الأمهرية والمسيحية الأرثوذكسية الإثيوبية، ما ساعدها على الاستفادة من الخطاب المتمحور حول قيام الحكومة الفيدرالية بارتكاب إبادة جماعية ضد قومية أمهرا.

وبداية من أغسطس 2020، عاد الصراع إلى إقليم أمهرا بعد أن أخفقت الحكومة الفيدرالية في نزع سلاح القوات الأمهرية التي اعتمدت عليها بصورة مكثفة لمدة عامين في الصراع في إقليم تيجراي المجاور. وتوسعت مليشيات فانو بشكل كبير، حيث حشدت شخصيات شعبية ومجموعات من المقاتلين الشباب تحت رعاية كاملة من القوميين الأمهرا. وتدافع مليشيات فانو عن إثيوبيا الموحدة واستعادة حكم الأمهرا، والتي تشمل مناطق غرب وجنوب إقليم تيجراي. وتدعم مليشيا فانو المجتمعات المحلية، لذلك انضم لها قيادات سابقة في الجيش الإثيوبي.

“

تزايدت وتيرة القتال بين جيش تحرير أروميا والقوات الحكومية “قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وشرطة منطقة أروميا” بما في ذلك القوات الخاصة الإثيوبية، والمليشيات التابعة للدولة منذ أغسطس الماضي 2024. وقد حشد جيش تحرير أرومو قواته بالقرب من العاصمة الإثيوبية، ويستعد لهجوم جديد.

إثيوبيا، مثل تيجراي وأروميا، ومن شأنه أن يؤدي بشكل كبير إلى زعزعة الاستقرار ليشمل مناطق أخرى في إثيوبيا.

وقد زادت فصائل مليشيا فانو بشكل كبير من معدل هجومها على قوات الدفاع الوطني الإثيوبية عبر منطقة أمهرا منذ بداية يوليو 2023. وسجل مشروع بيانات موقع النزاع المسلح وأحداثه أن فانو نفذت 68 هجومًا ضد قوات الدفاع الوطني الإثيوبية في منطقة أمهرا حتى أغسطس 2024، وأن فانو في طريقها إلى زيادة هجماتها لحد من استهداف الجيش الإثيوبي لعرقية أمهرا في شمال البلاد. كما زعمت مليشيا فانو أنها عقدت انتخابات محلية لإنشاء إدارات محلية في المناطق التي تم الاستيلاء عليها، وخلقت آليات للحفاظ على نفوذها.

ثانيًا: تجدد العنف في إقليم أروميا

في الآونة الأخيرة تزايدت وتيرة القتال بين جيش تحرير أروميا والقوات الحكومية “قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وشرطة منطقة أروميا” بما في ذلك القوات الخاصة الإثيوبية، والمليشيات التابعة للدولة منذ أغسطس الماضي 2024. وقد حشد جيش تحرير أرومو قواته بالقرب من العاصمة الإثيوبية، ويستعد لهجوم جديد. وقال القائد “جال مارو” واسمه الحقيقي كومسا دريبا، إن الحكومة الإثيوبية تحاول كسب الوقت لإشعال حرب أهلية في البلاد، لذلك تدعو الحكومة الإثيوبيين للدفاع عن العاصمة أديس أبابا، على حد قوله،

فيما نفت الحكومة الإثيوبية أي تهديد لأديس أبابا، لكن السلطات في العاصمة طلبت من السكان التنظيم للدفاع عن المدينة. ومن الواضح أن ثمة تحالفًا جديدًا بين جيش تحرير أرومو، وهو جماعة مسلحة عرقية أرومية تقاوم الحكومة الإثيوبية، إلى جانب المتمردين التيجراي الذين يتمركزون في أروميا، أكبر منطقة في إثيوبيا وتحيط بأديس أبابا، وينذر ذلك بتهديد لحكومة أبي أحمد، وربما تهديد استقرار إثيوبيا ككل. فكيف تطور الصراع وما هي تأثيراته الإنسانية وجذوره وأسباب تعثر المفاوضات.



1. أسباب الصراع:

في بداية التغيير السياسي في إثيوبيا من خلال أبي أحمد، عاد عدد من الساسة والناشطين الأورومو الذين يعيشون في الخارج إلى البلاد، وبدأوا في الانخراط في السياسة، ومن بينهم ممثلون من الشتات مثل جوهر محمد الزعيم الروحي لحركة كيرو التي تمثل شباب الأورومو، والذي عاد من مينيسوتا بالولايات المتحدة وانضم إلى حزب المؤتمر الفيدرالي الأورومو (OFC)، ولكن الحكومة بادرت بسجن زعماء المؤتمر الفيدرالي الأورومو بسبب أدوارهم في أعمال الشغب العنيفة التي وقعت في يونيو 2020، وانسحبوا من الانتخابات العامة لعام 2021. تم إطلاق سراح بعض القادة، بمن فيهم جوهر محمد وبيكيل جيرا، في يناير 2022 بعد عفو من الحكومة الفيدرالية في يوم عيد الميلاد في إثيوبيا.

وعلى إثر مبادرة سلام من أبي أحمد في شهر حركه الأولى عام 2018 عاد جيش تحرير الأورومو إلى إثيوبيا من إريتريا التي ظل جيش تحرير أورومو يحارب انطلاقًا منها بهدف تقرير المصير لشعب الأورومو لمدة ثلاثة عقود. ولكن تسبب اعتقال أعضاء الحركة وإغلاق مكاتبها السياسية في أوروميا وأديس أبابا للظن بأن العودة كانت عبارة عن مسرحية، وتكشف عدم وجود نية وثقة من قبل الحكومة الإثيوبية تجاه التنظيم، خاصة فيما يتعلق بعملية اندماج قواته داخل الجيش الإثيوبي، لذلك اختارت الجماعات المسلحة في أوروميا مواصلة نشاط التمرد على الدولة بدلاً من انخراط في السلام الصوري. كما تسببت هذه الأزمة في الانقسام داخل بنية جيش تحرير الأورومو إلى أكثر من ثلاثة، ولكن تبقى ثلاثة مكونات لها تأثير كبير داخل الإقليم وهي: (جبهة تحرير أورومو) وهي مجموعة سرية تعرف باسم "أبا تورتي"، (جيش تحرير أورومو)، وأخيرًا (جبهة أورومو الديمقراطية)، وهي الوحيدة التي سمحت لها الحكومة الإثيوبية بممارسة النشاط السياسي.

وأدى فشل مفاوضات السلام بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير الأورومو، في أغسطس 2024، إلى زيادة عمليات القتل واستهداف المدنيين، والاختطاف، وتدمير الممتلكات المدنية، والنزوح الجماعي، وإغلاق الاتصالات، والقيود المفروضة على الحركة والتي تعوق الأنشطة الإنسانية، وعسكرة منطقة أوروميا بشكل أكبر من قبل حكومة إثيوبيا، مع استمرار القتال في أوروميا.

وعلى الرغم من كون الأورومو الجماعة الأكبر في إثيوبيا، إلا أنها تعاني من التهميش والإهمال بسبب السياسة الإقصائية التي تستخدمها الحكومات الإثيوبية، خاصة فيما يتعلق بهوية أورومو ووجودها ولغتها وثقافتها، والتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان. فيما أعلنت في أكتوبر 2024، مجموعة مكونة من 45 دولة، من بينها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وأستراليا وكندا وإنجلترا ونيوزيلندا وأوكرانيا، في بيان صدر مؤخرًا، أنها تشعر بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في إثيوبيا. وجاء ذلك مواكبًا لانعقاد الدورة السابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف بسويسرا في الفترة من سبتمبر إلى أكتوبر 2024.

2. تعثر المفاوضات:

في الأعوام ما بين 2018 حتى 2024، تم إجراء محاولات عديدة للتوسط في السلام بين الحكومة الإثيوبية وجماعة تحرير أورومو المسلحة. تشكلت الجماعة المسلحة قبل نصف قرن بهدف إنشاء دولة مستقلة لأوروميا، ولكن جميع المحاولات للسلام باءت بالفشل، مما دفع جيش تحرير أورومو للعودة مرة أخرى إلى العنف.

انتهت محاولتا التوسط في السلام بالفشل والعودة إلى العنف. ومع ذلك، لم يتم الكشف عن تفاصيل اتفاقية السلام بين الطرفين وبنودها وعمليات تنفيذها، وأيضًا لم يكن هناك وضوح بشأن أسسها القانونية. وسرعان ما فشلت في تحقيق النتيجة المتوقعة للسلام، وسط تجدد العنف. حيث شكل

الصراع عنصرًا أساسيًا لاستمرار العنف بين قوات الأمن الحكومية والجماعات المسلحة، فضلًا عن العنف بين العشائر المختلفة بسبب النزاعات الحدودية مع الأمهرا داخل الإقليم المضطرب، فضلًا عن العديد من الأسباب الأخرى.

“

الحكومة الإثيوبية حتى الآن فشلت في تحديد هوية مقاتلي الجماعات المسلحة الأورومو، أو حتى حصرهم، كما فشلت في الحد من خطورتهم وتهديداتهم المتزايدة لسلطة الدولة من خلال العنف والقتل والتشريد، خاصة فئة الشباب الذين أصبحوا الآن أكثر قوة وتنظيمًا مما كان من قبل في جميع الأقاليم الإثيوبية التي ينتشرون فيها،

وكان واضحًا أنّ من الأسباب الأكثر بروزًا لفشل تحقيق تقدم ملموس بشأن الاتفاق بين الحكومة الإثيوبية وجيش تحرير الأورومو، عدم وجود اتفاق مكتوب وموقع، مما يعني عدم وجود خطة واضحة من الدولة الإثيوبية للانخراط في مفاوضات جادة بين فصائل الجماعات المسلحة في إقليم أوروميا، بالإضافة للافتقار إلى الإرادة السياسية من جميع الأطراف. كما أن الحكومة الإثيوبية لا ترغب في معالجة العوامل التي تشكل جوهر النزاع مع جيش تحرير الأورومو، وقد لعبت هذه الأسباب أيضًا دورًا كبيرًا في فشل الجولات السابقة من المحادثات بينهما.

ويمكن القول إن الحكومة الإثيوبية حتى الآن فشلت في تحديد هوية مقاتلي الجماعات المسلحة الأورومو، أو حتى حصرهم، كما فشلت في الحد من خطورتهم وتهديداتهم المتزايدة لسلطة الدولة من خلال العنف والقتل والتشريد، خاصة فئة الشباب الذين

أصبحوا الآن أكثر قوة وتنظيمًا مما كان من قبل في جميع الأقاليم الإثيوبية التي ينتشرون فيها، بهدف رفع وتيرة الاحتجاجات حتى وصلت لأمم وشعوب جنوب إثيوبيا، يرفضون استمرار نظام أبي أحمد في السلطة.

ثالثًا: تصاعد الانقسامات في إقليم تيجراي

في الوقت الذي تشهد فيه أجزاء متفرقة من إقليم أمهرا معارك عسكرية بين الحكومة الإثيوبية ومليشيا فانو، وبينما تتمدد مليشيا فانو في مواجهة الجيش الإثيوبي، تشهد جبهة تحرير تيجراي انقسامًا داخليًا عميقًا بين رئيس جبهة تحرير تيجراي دبرصيون قبريميكايل، وحاكم الإقليم جيتاشو أردا، وهو ما قد يعيد الإقليم إلى مربع الأزمة واحتمال الاقتتال الداخلي وانهايار اتفاق بريتوريا الذي أنهى الصراع في الإقليم.

وتشير هذه التطورات إلى مرور الإقليمين بمنعطف خطر، بل ومرور الدولة الإثيوبية بمرحلة حرجة جراء انتقال الصراع الداخلي إلى داخل الجماعات العرقية، وهو ما قد يقوض استقرار البلاد. وأعلن رئيس جبهة تحرير تيجراي المنتخب الدكتور “دبرسيون



جبريميكايل"، إقالة الإدارة المؤقتة للإقليم الذي يتولاها "جيتاشو ريدا"، كما أصدر رئيس الجبهة بيانًا في السابع من أكتوبر 2024 وجهه للحكومة الإثيوبية أبلغها فيه بأنه أصبح الحاكم الفعلي للإقليم، وعدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة. كما تمت إقالة جميع المسؤولين في الإدارة المؤقتة عدا الجنرالين "تادسي وردي" قائد قوات دفاع تيجراي و"صادقان قبر تنساي" النائب الثاني لرئيس الجبهة. وردًا على ذلك أعلن الرئيس المنتخب في بيان آخر، في 9 أكتوبر 2024، أنه سيبلغ الحكومة الفيدرالية بأن رئيسًا جديدًا للإقليم سيحل محل رئيس الإدارة المؤقتة.

وأشار البيان أيضًا إلى أن جميع المسؤولين العاملين في الإدارة المؤقتة، بمن فيهم الرئيس جيتاشو وأعضاء مجلس الوزراء الآخرون ورؤساء المكاتب، لن يكون لديهم بعد الآن سلطة القيادة أو اتخاذ القرارات أو إصدار التوجيهات، وأكد أنه سيتم إبلاغ هذا القرار إلى جميع الجهات ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والهيئات الإدارية على جميع المستويات، وقوات أمن تيجراي، والحكومة الفيدرالية، والولايات الإقليمية، والمجتمع الدولي، والأطراف المعنية الأخرى.

فيما انتقد حاكم الإقليم المؤقت "جيتاشو أردا" فصيل دبرسيون بالعمل على تهديد الاستقرار الذي يشهده الإقليم، كما شبه قرارات اللجنة المركزية لجبهة تحرير تيجراي بالانقلاب على السلطة الشرعية التي جاءت بعد اتفاق السلام المبرم مع الحكومة الإثيوبية.

في حين اتسم الموقف الحكومي بالضبابية، وعدم التصعيد، ولكن دافعت الحكومة الإثيوبية عن شرعية الإدارة المؤقتة وفقًا لاتفاق بريتوريا بجنوب أفريقيا بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تحرير تيجراي، كما ألمحت الحكومة إلى وجود تيار قومي يسعى إلى العودة إلى الحرب مرة أخرى في الإقليم المضطرب منذ عام 2020.

فيما اتهمت أطراف في تيجراي حكومة أبي أحمد بالتعامل بسياسة إقصائية مع قومية تيجراي منذ وصوله إلى الحكم في عام 2018، من خلال مصادرة أملاك جبهة تيجراي إبان فترة الحرب والتي تتمثل في مبالغ مالية ضخمة وأصول في البنوك الإثيوبية، وحتى الآن لم يتم الإفراج عنها على الرغم من الاتفاق السلام بينهما. كما حدث مع جبهة تحرير أورومو ومؤتمر أورومو الفيدرالي الذي عمل رئيس الوزراء على



“

انتقد حاكم الإقليم المؤقت "جيتاشو أردا" فصيل دبرسيون بالعمل على تهديد الاستقرار الذي يشهده الإقليم، كما شبه قرارات اللجنة المركزية لجبهة تحرير تيجراي بالانقلاب على السلطة الشرعية التي جاءت بعد اتفاق السلام المبرم مع الحكومة الإثيوبية

خاتمة

كشف مركز بيانات الأحداث والنزاعات المسلحة في سبتمبر 2024 عن وقوع 125 حدثًا عنيفًا وسياسيًا، و738 حالة وفاة في إثيوبيا، وقد ارتبطت معظم هذه الأحداث بالصراع المستمر بين الحكومة والحركات المسلحة المناوئة لها في إقليم أوروميا وأمهررا، كما سجل مركز بيانات الأحداث والنزاعات المسلحة أكبر عدد من أحداث العنف السياسي (102 حدث، و318 حالة وفاة) في منطقة أمهررا، تليها منطقة أوروميا، حيث وقع 43 حدثًا و398 حالة وفاة، وقد أدى القتال الذي بدأ في مقاطعة "أنفيلو" في أوروميا في مارس 2024 إلى تشريد الآلاف من الأسر، وفشل الحكومة الإثيوبية في تلبية احتياجاتهم الأساسية. ونتيجة لذلك نزح الأشخاص الذين فروا من القتال والساعين إلى فرص لدعم أسرهم. هذه المؤشرات الخطرة تنذر بمواجهة الدولة الإثيوبية خطرًا جسيمًا، مع تجدد مطالب الانفصال لدى العديد من الجماعات الإثيوبية الرئيسية، وعلى رأسها الأمهررا والأورومو والتيجراي، والتي يخوض كل منها بصورة أو بأخرى صدامًا مباشرًا مع الحكومة الفيدرالية الإثيوبية في الوقت الراهن.

إقصائهما من الانتخابات الماضية. وطالما اتهمت الحكومة الإثيوبية الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي بالانضمام إلى جيش تحرير أوروميا، من أجل تأجيج العنف العرقي وتقويض سلطة الحكومة الفيدرالية. وأيضًا قرار الحكومة الإثيوبية برفض تسجيل الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي كحزب لدى المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا، فلن تكون مؤهلة للمشاركة في الانتخابات الوطنية المقبلة أو تشكيل حكومة، على الرغم من أن قرار البرلمان الإثيوبي أزال جبهة تحرير تيجراي من القائمة السوداء، في إشارة إلى أنها جماعة غير إرهابية كما كان يصنفها من قبل.

ويبدو أن الخلافات السياسية التي ظهرت إلى العلن في العام الماضي أربكت قيادات جبهة تحرير تيجراي، خاصة فيما يتعلق ببند إعادة تسجيل الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي كحزب وفقًا لقرار مجلس الانتخابات الوطني الإثيوبي، بالإضافة إلى مواصلة الحكومة الإثيوبية سياستها الرامية لتشبيه جبهة تحرير تيجراي بجيش تحرير أورومو ومليشيا فانو.

أدى هذا الوضع إلى ظهور كتلتين داخل إقليم تيجراي، الأولى تتمسك بمخرجات اتفاق بريتوريا، والثانية تعمل على تصحيح المسار من خلال الانتخابات التي أجريت لاختيار اللجنة المركزية لجبهة تحرير تيجراي في أغسطس 2024. ولكن في ظل هذه الخلافات يبدو واضحًا أن الكتلة الثانية التي يقودها "دبرسيون جبريميكيال" أكثر قوة من نظيره "جيتاشو ريدا"، حيث تمكن الأول من تكوين الغرفة التجارية، والنقابات القطاعية، واتحاد مؤسسات المجتمع المدني في الإقليم، بالإضافة إلى الانحياز الكبير للزعماء الدينيين من الكنائس الأرثوذكسية والبروتستانتية والكاثوليكية في تيجراي. فيما اتجه الجناح الذي يقوده جيتاشو إلى الدخول في مفاوضات تقوم على منطلق المواءمة. على هذا، تشير الدلائل إلى أن اتفاق بريتوريا الموقع بين جبهة تحرير تيجراي وبين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية قد يواجه تحديات وجودية مستقبلية.



المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدايات المختلفة بشأن القضايا والتحديات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحديات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمادها بالخيارات والبدايات عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدل والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عدد من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنى بدراسة القضايا والتحديات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجنحة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المركز المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا يعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905861 | +20226905862 | +20226905863

⑆ ⑉ ⑈ ⑇ ⑅ /ecsstudies

ecss.com.eg



ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة

+20226905863 | +20226905862 | +20226905861

[f](#) [t](#) [v](#) [@](#) /ecsstudies